

Dist.: General

9 January 2019

Arabic

Original: English

النهج الاستراتيجي
للإدارة الدولية للمواد
الكيميائية



الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للمؤتمر الدولي
المعني بإدارة المواد الكيميائية

الاجتماع الثالث

مونتيفيديو، ٢-٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩

البند ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التقدم المحرز باتجاه تحقيق الهدف الشامل لعام ٢٠٢٠
المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية: التقرير
المرحلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦

تقرير موجز بشأن التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية
للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦

مذكرة من الأمانة

١- وفقاً للفقرة ٢٤ من الاستراتيجية الجامعة للسياسات للنهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية^(١)، يجري المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية استعراضات دورية للنهج الاستراتيجي. وتتمثل وظيفتان من وظائف المؤتمر في هذا المجال في تلقي التقارير من جميع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي، وتعميم المعلومات حسب الاقتضاء، وتقييم تنفيذ النهج الإستراتيجي بغية استعراض التقدم المحرز في ضوء هدف عام ٢٠٢٠ واتخاذ المقررات الاستراتيجية والبرمجة، وتحديد الأولويات وتحديث النهج حسبما تقتضي الضرورة.

٢- وطلب المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في الفقرة ١٨ من قراره ١/٤ إلى الأمانة إعداد تقرير مرحلي عن تنفيذ النهج الإستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ وتحليل لمؤشرات التقدم البالغ عددها ٢٠ مؤشراً، لينظر فيهما الفريق العامل المفتوح العضوية في اجتماعه الثالث. وطلب المؤتمر أيضاً إلى الفريق العامل المفتوح العضوية النظر في الحاجة إلى إعداد تقرير للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ لينظر فيه المؤتمر في دورته الخامسة في عام ٢٠٢٠.

٣- ويرد تقرير موجز بشأن التقدم المحرز في تنفيذ النهج الإستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ في مرفق الوثيقة الحالية، ويُتاح التقرير بالكامل كوثيقة معلومات (SAICM/OEWG.3/INF/4).

* SAICM/OEWG.3/1

(١) متاح على الموقع التالي: www.saicm.org/Resources/Publications/tabid/5507/language/en-US/Default.aspx.

٤- وقد يرغب الفريق العامل في الترحيب بالتقرير المرحلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ كما أعدته الأمانة وفي النظر في نتائجه. وقد يرغب الفريق العامل أيضاً في أن يطلب إلى الأمانة أن تعد تقريراً مرحلياً رابعاً للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ وأن تنظر في وضع ترتيبات لإعداد ذلك التقرير، بما فيها النهج اللازمة لزيادة الإبلاغ.

تقرير موجز بشأن التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦

أولاً-

معلومات أساسية

١- تستمد المعلومات الواردة في هذا التقرير من التقرير الكامل الذي أعدته الأمانة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ النهج لإستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ (SAICM/OEWG.3/INF/4). ويحتوي التقرير الكامل على تحليل كامل لتقارير مرحلية قدمها أصحاب المصلحة في النهج الإستراتيجي ويقدم مقارنة بين نتائج الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ ونتائج التقارير المرحلية للفترتين ٢٠٠٩-٢٠١٠ و ٢٠١١-٢٠١٣، بالإضافة إلى مقارنة عامة مع التقرير الأساسي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ في إطار المؤشرات ذات الصلة^(١).

٢- ووردت تقارير من ٥٤ حكومة، و ٥ منظمات دولية حكومية، و ٣ منظمات غير حكومية، وهيئة واحدة من المجتمع المدني، وهيئتين من القطاع خاص (راجع القائمة الواردة في التذييل الأول). وبلغت ردود الحكومات لفترة الإبلاغ ٢٠١٤-٢٠١٦ نحو ٢٨ في المائة. وكان الاختلاف الإقليمي في التقارير الواردة كبيراً، فبلدان من منطقة أوروبا الوسطى والشرقية مثلت ٣١ في المائة من تقديم التقارير المرحلية، لكن نسبتها لم تتجاوز ١٢ في المائة من البلدان، بينما كان تمثيل منطقة دول أوروبا الغربية ودول أخرى كبيراً، فمثلت ٣٧ في المائة من تقديم التقارير المرحلية، لكنها لم تتجاوز ١٦ في المائة من جميع البلدان. وكان تمثيل منطقة أفريقيا منخفضة على نحو كبير في الفترة المشمولة بالتقرير، إذ لم تشكل سوى ٦ في المائة من نسبة التقارير بينما تمثل نسبة ٢٨ في المائة من جميع البلدان.

٣- واستُخلصت البيانات بشأن أهداف استراتيجية السياسات الشاملة ومؤشرات التقدم البالغ عددها ٢٠ مؤشراً من الاستبيان الذي أُتيح عن طريق الإنترنت لأصحاب المصلحة في النهج الإستراتيجي كأداة للإبلاغ. وقد حُدث الاستبيان منذ التقرير المرحلي السابق. وفتح الاستبيان الإلكتروني لفترة الإبلاغ ٢٠١٤-٢٠١٦ لتلقي الإجابات من ١٦ حزيران/يونيه إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وعقب ذلك وطبقاً للتوجيه الذي قدمه مكتب الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، مددت الأمانة هذه الفترة حتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وأدت جهات التنسيق الإقليمية للنهج الإستراتيجي دوراً في تشجيع جميع أصحاب المصلحة في النهج الإستراتيجي لاستكمال الاستبيان الإلكتروني.

٤- وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن التقرير التحليلي البيانات التي جمعتها المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية بشأن المؤشرات الثمانية للتقدم المحرز في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية^(٢)، مما استكمل البيانات المستخلصة من استبيان النهج الاستراتيجي وقدم صورة أكثر شمولاً.

(١) تقيم المؤشرات الواردة في هذا التقرير يعكس التحديث الذي أُدخل على التقييم والمبين في الاستبيان الذي يغطي فترة الإبلاغ ٢٠١٤-٢٠١٦ والذي أُتيح للجهات صاحبة المصلحة في النهج الاستراتيجي عن طريق شبكة الإنترنت.

(٢) المؤشرات الثمانية للبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية كما يلي: المؤشر ألف: عدد البلدان التي لديها ملفات قطرية (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث)؛ المؤشر باء: عدد البلدان التي لديها سجل إطلاق الملوثات ونقلها (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث)؛ المؤشر جيم: عدد البلدان التي لديها مراكز لمكافحة السموم (منظمة الصحة العالمية)؛ المؤشر دال: البلدان التي لديها ضوابط لمكافحة الرصاص في دهانات الزينة (منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)؛ المؤشر هاء: البلدان التي نفذت تشريع مبيدات الآفات بناءً على مدونة قواعد السلوك الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية (منظمة الأغذية والزراعة)؛ المؤشر واء: عدد البلدان التي حققت قدرات أساسية في مجال المواد الكيميائية في إطار اللوائح الصحية الدولية (منظمة الصحة الدولية)؛ المؤشر زاي: عدد الأطراف باتفاقيات بازل وروتterdam واستكهولم وميناماتا (الأمانات)؛ المؤشر حاء: تنفيذ النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث/اللجنة الاقتصادية لأوروبا).

٥- ويبرز التقرير الحالي التقدم الملحوظ نحو تنفيذ الأنشطة في ظل المؤشرات المتعددة بالإضافة إلى المؤشرات التي أظهرت تقدماً أبطأ من المتوسط على مدار السنين. ويقارن التقرير البيانات الإقليمية بتقارير فترات الإبلاغ السابقة، ويشير إلى تركيز مشاريع الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة وعددها خلال فترة الإبلاغ ويناقش نقاط القوى وأوجه التقدم الإقليمية. ويشير التفاوت في تنفيذ الأنشطة في إطار أهداف استراتيجية السياسات الشاملة بين جميع المناطق إلى الأولويات التي اختارتها البلدان فيما يخص تنفيذ النهج الاستراتيجي.

٦- ويوفر التقرير موجزاً عن تحليل مؤشرات التقدم العشرين للنهج الاستراتيجي ويربط هذه المؤشرات بـ "العناصر الأساسية" ذات الصلة المحددة في التوجه العام والتوجيهات الرامية إلى تحقيق هدف عام ٢٠٢٠ للإدارة السليمة للمواد الكيميائية (SAICM/ICCM.4/6).

ثانياً- لمحة عامة عالمية

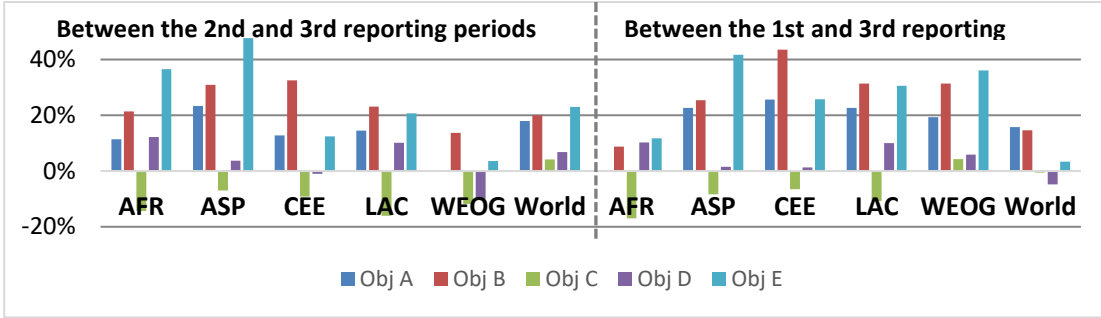
٧- بلغ المستوى العام للنشاط الذي أبلغ عنه جميع أصحاب الردود، لفترة الإبلاغ الثالثة ٢٠١٤-٢٠١٦، بحسب جميع المؤشرات ٥٩,٠٣^(٣)، وكان هذا أعلى بنسبة ١٠ في المائة من فترة الإبلاغ السابقة ٢٠١١-٢٠١٣ (٤٧,٠). ويوضح الشكل الأول متوسط التقدم المحرز في مستوى الأنشطة لفترة الإبلاغ الثالثة مقارنةً بالتقريرين السابقين، حسب المنطقة وهدف الاستراتيجية الجامعة للسياسات.

٨- وكان التقدم الأكبر منذ التقرير المحلي الأول هو ما سُجِّل للهدف بآء بشأن المعارف والمعلومات وللهدف هاء بشأن الاتجار الدولي غير القانوني عبر جميع المناطق. ولا سيما، التقدم المطرد في إطار جميع الأهداف تقريباً باستثناء الهدف جيم المتعلق بالحوكمة. ولعل أحد أسباب ذلك هو التغييرات التي أُجريت على صياغة نص الأنشطة في أداة تقديم التقارير للمؤشر ١١ (بشأن عدد البلدان والمنظمات التي لديها آليات للتنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين) والمؤشر ١٢ (بشأن عدد البلدان والمنظمات التي لديها آليات لتنفيذ الأولويات الدولية الرئيسية بشأن المواد الكيميائية) في إطار الهدف جيم. وفي فترة الإبلاغ ٢٠١٤-٢٠١٦ وبالنسبة للمؤشر ١٢، طلب الاستبيان عند الإدخال تقديم معلومات بشأن التغييرات الهامة على تنفيذ صكوك المواد الكيميائية، بينما سأل الاستبيان لفترة الإبلاغ الثانية ٢٠١١-٢٠١٣ عن وجود آلية لتنفيذ هذه الصكوك. وترك أغلب أصحاب الردود هذا النشاط فارغاً، مما قلل بالتالي من المجموع الإجمالي المسجَّل. وكذلك ترك العديد من أصحاب الردود طلب المؤشر ١١ المتعلق بالحصول على معلومات حول نوع أصحاب المصلحة في اللجان غير الحكومية والحكومية (فقط)، مما أدى إلى تقليل مستوى النشاط في إطار هذا المؤشر مقارنةً بالتقرير المحلي السابق. ومن ثم قد تتعذر مقارنة النتيجة المسجلة الأقل للهدف جيم بالنتائج الصادرة من التقارير السابقة نظراً للتحديثات التي أُدخلت على الاستبيان.

٩- وضمن أهداف استراتيجية السياسات الشاملة وبين المناطق، حققت منطقتا آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا التقدم الأكبر في إطار الهدف هاء. وبصفة عامة، أظهرت منطقتا آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا زيادة في مستوى النشاط منذ فترة الإبلاغ السابقة ٢٠١١-٢٠١٣ في إطار جميع الأهداف باستثناء الهدف جيم. ولكن العدد المحدود لأصحاب الردود في منطقة أفريقيا يجعل مقارنة النتائج بين فترة الإبلاغ ٢٠١٤-٢٠١٦ والفترات السابقة أمراً معقداً ولا يمثل كثيراً حالة التقدم في تلك المنطقة.

(٣) يُعبَّر عدد الأنشطة التي اختارها كل فرد من أصحاب الردود في شكل نسبة مئوية لإجمالي الأنشطة المتاحة تحت كل سؤال في الاستبيان الإلكتروني؛ النتيجة صفر تماثل عدم اختيار أنشطة من خلال أيٍّ من أصحاب الردود، بينما تماثل النتيجة ١ اختيار جميع أصحاب الردود لجميع الأنشطة المتاحة في إطار كل سؤال.

مقارنة التقدم المحرز مقابل الأهداف بين فترة الإبلاغ الأولى والثالثة (يميناً) وبين فترة الإبلاغ الثانية والثالثة (يساراً)، حسب المنطقة^(١)



(١) المناطق هي: أفريقيا (AFR) وآسيا والمحيط الهادئ (ASP) وأوروبا الوسطى والشرقية (CEE) وأمريكا اللاتينية والكاريبي (LAC) ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى (WEOG). وتمثل مجموعة "العالم" المنظمات الدولية التي قدمت تقريراً كاملاً، ويشمل ذلك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR).

١٠- ومن خلال فحص متوسط النسبة المئوية للخيارات المحتملة التي اختارها جميع أصحاب الردود لكل مؤشر، يمكن ملاحظة أن أكبر زيادة في مستوى النشاط بالمقارنة مع فترة الإبلاغ السابقة، بما يقارب ٣٦ في المائة، كانت للمؤشر ٩ (بشأن عدد البلدان والمنظمات التي لديها مواقع شبكية تزود أصحاب المصلحة بالمعلومات). ويأتي في المرتبة التالية المؤشر ١٨ (بشأن عدد البلدان والمنظمات المنخرطة في تعاون إقليمي بشأن القضايا المتصلة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية) بزيادة نسبتها ٣٤ في المائة، بينما ازداد بنسبة ٣٢ في المائة المؤشر ١٩ (بشأن عدد البلدان التي لديها آليات لمنع الاتجار غير القانوني في فرادى المواد الكيميائية السمية والخطرة والمقيدة بشكل صارم)، بينما أظهر المؤشر ٧ (بشأن عدد البلدان والمنظمات التي لديها استراتيجيات محددة معمول بها لإبلاغ معلومات عن المخاطر المتصلة بالمواد الكيميائية إلى الجماعات المعرضة للتضرر) زيادة بنسبة ٢٨ في المائة مقارنةً بالفترة ٢٠١١-٢٠١٣. ولوحظ الانخفاض الأكبر في مستوى النشاط في المؤشر ١٢ والمؤشر ١٣ (بشأن عدد البلدان والمنظمات التي توفر موارد (مالية وعينية) لمساعدة البلدان الأخرى في بناء القدرات والتعاون التقني مع البلدان الأخرى) المؤشر ١٥ (بشأن عدد البلدان التي تنفذ فيها برامج مساعدة إنمائية تشمل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية)، ويحتمل أن ترجع أسباب ذلك إلى إعادة صياغة نص الأنشطة في الاستبيان مما يصعب استخلاص النتائج من هذه المؤشرات الثلاثة.

١١- وأظهر استعراض البيانات فيما يتعلق بفئات التنمية المختلفة (على نحو ما حددته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) تحسناً كبيراً في مستوى النشاط الذي أبلغت عنه أقل البلدان نمواً وبلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط في إطار أغلب الأهداف، بينما شهدت بلدان الدخل المتوسط الأدنى والبلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية تراجعاً في إطار الهدفين جيم ودال منذ الفترة ٢٠١١-٢٠١٣. ولم يقدم سوى ثلاثة بلدان من بلدان الدخل المتوسط الأدنى معلومات للتقرير المرحلي الحالي (من بين ٣٦ بلداً)، وقدم بلدان منها تقارير مرحلية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وكان عدد التقارير المقدمة قليلاً للغاية (٨ في المائة) مما لا يسمح بمقارنتها على نحوٍ موثوق بالتقارير السابقة. وينطبق الأمر ذاته على أقل البلدان نمواً، حيث قدمت ثلاثة بلدان منها تقريراً لفترة الإبلاغ ٢٠١٤-٢٠١٦. وتمثل بلدان الدخل المتوسط الأدنى وأقل البلدان نمواً أكثر من ٤٣ في المائة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وثمة حاجة لمشاركة أكبر من هذه البلدان لقياس التقدم العالمي.

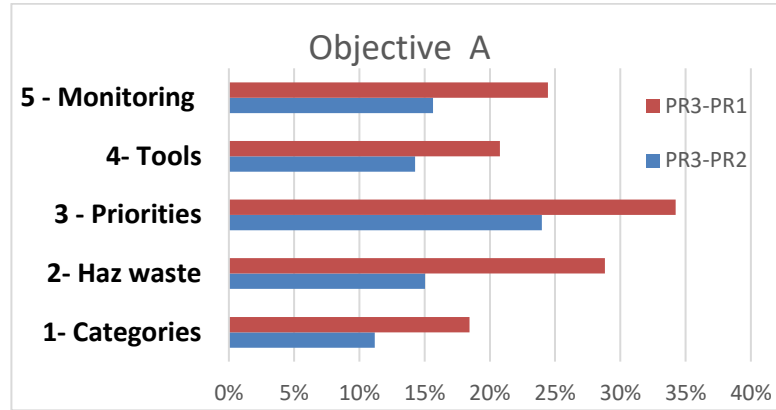
ثالثاً - التحليل بحسب هدف الاستراتيجية الجامعة للسياسات التابعة للنهج الاستراتيجي

ألف - الهدف ألف: الحد من المخاطر

١٢- يتكون الهدف ألف من أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات من خمسة مؤشرات. وقد حُقِّق تقدّم ملحوظ في إطار جميع المؤشرات مقارنةً بالتقارير المرحلية الأولى والثانية، كما يتبين من الشكل الثاني. وأبلغت مناطق أمريكا اللاتينية والكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا الوسطى عن إحراز أكبر تقدم في إطار هذا الهدف.

الشكل الثاني

التقدم المحرز منذ فترة الإبلاغ الأولى بالمقارنة مع المؤشرات الخمسة للهدف ألف (استناداً إلى متوسط جميع التقارير المقدّمة)



ملاحظة: "PR3" هي فترة الإبلاغ الثالثة (٢٠١٤-٢٠١٦) و"PR2" هي فترة الإبلاغ الثانية (٢٠١١-٢٠١٣) و"PR1" هي فترة الإبلاغ الأولى (٢٠٠٩-٢٠١٠).

١٣- وكانت أكبر نسبة تقدم هي تلك التي سُجلت فيما يتعلق بتحديد الأولويات للحد من المخاطر في إطار المؤشر ٣ (عدد البلدان والمنظمات التي لديها آليات معمول بها من أجل تحديد أولويات الحد من المخاطر) بما يقرب من ٣٥ في المئة من التقدم منذ فترة الإبلاغ الأولى ٢٠٠٩-٢٠١٠. وفي واقع الأمر، كان أكبر تقدم محرز منذ التقريرين المرحليين السابقين هو التقدم في هذا المؤشر. وسعى مشروعان معتمدان للصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة، أحدهما في منطقة أفريقيا (في غانا) والآخر في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية (في ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً)، إلى معالجة هذا المؤشر. ويرتبط المؤشر ٣ ارتباطاً وثيقاً بالعنصر الأساسي الثامن^(٤) (بشأن تقييم مخاطر المواد الكيميائية وتقليل مخاطرها باستخدام أفضل الممارسات) من العناصر الأساسية الإحدى عشرة في وثيقة النهج الاستراتيجي المتعلق بالتوجه العام والتوجيهات العامة. وقد أُشير إلى المخاطر المقترنة بـ "مبيدات الآفات" باعتبارها أكثر المخاطر شيوعاً بين مجموعات المواد الكيميائية الأربع، بمعدل استجابة يبلغ ٨٨ في المائة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ مقارنةً بنسبة ٧٧ في المائة للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وقد اختار ٩٤ في المائة من أصحاب الردود "المخاطر البيئية" باعتبارها مخاطر التعرض الأكثر شيوعاً، بعد أن كانت النسبة ٦٥ في المائة في التقرير المرحلي السابق. وظل التقدم المحرز في مناطق آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا الوسطى والشرقية وأمريكا اللاتينية والكاريبي هو الأعلى، بنسبة بلغت ٢٠ في المائة على الأقل كما يُلاحظ في الشكل السابع (ب) و(ج) و(د) أدناه.

(٤) بالاتساق مع الاستبيان المنشور عن طريق الإنترنت، يشار إلى العناصر الأساسية في هذا التقرير بالتقييم من الأول إلى الحادي عشر، لتمييز مؤشرات النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية عن المؤشرات الواردة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

١٤- وبالنسبة للمؤشر ١ (عدد البلدان والمنظمات التي لديها آليات لمعالجة الفئات الرئيسية من المواد الكيميائية)، أشار أغلب أصحاب الردود أن لديهم ثلاث آليات على الأقل لمعالجة الفئات الرئيسية للمواد الكيميائية وهي: "البرامج" (٩٤ في المائة) و"التشريع أو التنظيم" (٩١ في المائة) و"المعايير" (٨٢ في المائة). وحُدِّدَت الفئات الرئيسية للمواد الكيميائية في إطار هذا المؤشر؛ حيث اختار أكثر من ٩٠ في المائة من المستجيبين مبيدات الآفات والزئبق والملوثات العضوية الثابتة باعتبارها المواد الكيميائية أو مجموعات المواد الكيميائية الثلاث الأكثر معالجة في فترة الإبلاغ هذه. وأبلغت منطقتا أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ عن أكبر التقدم المحرز، مع نسبة تحسن بلغت أكثر من ٢٠ في المائة منذ فترة الإبلاغ السابقة ٢٠١١-٢٠١٣.

١٥- وشهدت ترتيبات إدارة النفايات الخطرة، في إطار المؤشر ٢ (عدد البلدان والمنظمات التي لديها ترتيبات لإدارة النفايات الخطرة)، نموًا كبيراً منذ فترات الإبلاغ السابقة. ويتعلق هذا المؤشر بالعنصر الأساسي الأول (بشأن أطر العمل القانونية التي تعالج دورة حياة المواد الكيميائية والنفايات). وحظي "منع إنتاج النفايات الخطرة أو التقليل منه" بالاهتمام الأكبر، بمعدل استجابة بلغ ٩٨ في المائة، مسجلاً ارتفاعاً عن نسبة ٧٥ في المائة المسجلة في فترة الإبلاغ السابقة. وتناول أكثر من ٩٠ في المائة من جميع أصحاب الردود "التخلص من النفايات الخطرة" و"جمع النفايات الخطرة وتخزينها المؤقت" في هذه فترة الإبلاغ هذه. وأظهرت منطقة آسيا والمحيط الهادئ التقدم الأكبر (١٦ في المائة) في معالجة النفايات الخطرة (الشكل السابع (ب) أدناه).

١٦- وبالنسبة للمؤشر ٤ (بشأن عدد البلدان والمنظمات التي تنفذ أدوات إدارة متفق عليها للمواد الكيميائية) كان اختبار المواد الكيميائية الذي أجرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبوابة الإلكترونية للمواد الكيميائية eChem التابعة للمنظمة الأداتين الأكثر اختياراً من جانب أصحاب الردود لفترة الإبلاغ هذه. وكانت الأداتان الأكثر اختياراً في فترة الإبلاغ السابقة ٢٠١١-٢٠١٣ هما المبادئ التوجيهية لمياه الشرب الصادرة عن منظمة الصحة العالمية (WHO) ومدونة السلوك الدولية المتعلقة بإدارة مبيدات الآفات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) ومنظمة الصحة العالمية. وقد تكون النسبة المرتفعة لمقدمي الردود من دول أوروبا الغربية والدول الأخرى ودول أوروبا الوسطى والشرقية أحد أسباب ارتفاع معدل اختيار أدوات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وعلى النحو المشار إليه في التقرير المرحلي السابق، اختارت مناطق أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والكاريبي مدونة قواعد السلوك الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية والمبادئ التوجيهية لمياه الشرب لمنظمة الصحة العالمية باعتبارها الأدوات الأكثر شيوعاً في الاستخدام لتناول مسألة المواد الكيميائية. ويرتبط هذا المؤشر ارتباطاً وثيقاً بالعنصر الأساسي الثامن.

١٧- ووفقاً لبيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وحتى عام ٢٠١٧^(٥)، نفذ ٨٩ في المائة من البلدان (١٧٤ بلداً) مدونة قواعد السلوك الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية.

١٨- وأفاد اثنان وأربعون من الحكومات التي قدمت الردود لاستبيان النهج الاستراتيجي بأن لديهم سجل لإطلاق الملوثات ونقلها. ووفقاً للبيانات التي جمعها فريق التنسيق الدولي لسجل إطلاق الملوثات ونقلها (التي قدمها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار))، كان لدى ٤٩ بلداً سجل لإطلاق الملوثات ونقلها في عام ٢٠١٦، بعد أن كان عددها ٣٩ بلداً في عام ٢٠١٠.

(٥) لا توجد بيانات متاحة قبل عام ٢٠١٧ للمدونة الدولية لقواعد السلوك الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتوزيع واستخدام مبيدات الآفات من قبل منظمة الأغذية والزراعة.

١٩- وأبلغ عن الرصد البيئي ٩٢ في المائة من مقدمي الردود في فترة الإبلاغ هذه، بزيادة ١٥ في المائة و ١٠ في المائة عن فترتي الإبلاغ ٢٠٠٩-٢٠١٠ و ٢٠١١-٢٠١٣، على التوالي. واختار جميع مقدمي الردود من مناطق أوروبا الوسطى والشرقية وأمريكا اللاتينية والكاريبى الرصد البيئي. واختار ٨٠ في المائة من أصحاب المصلحة رصد الحوادث المتصلة بالمواد الكيميائية، مما أظهر نموًا في النشاط المبلّغ عنه بنسبة ٢٥ في المائة منذ الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ وبنسبة ٤٨ في المائة منذ التقرير المحلي الأول للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. ويرتبط هذا المؤشر ارتباطاً وثيقاً بالعنصر الأساسي العاشر (بشأن رصد آثار المواد الكيميائية على الصحة والبيئة وتقييمها).

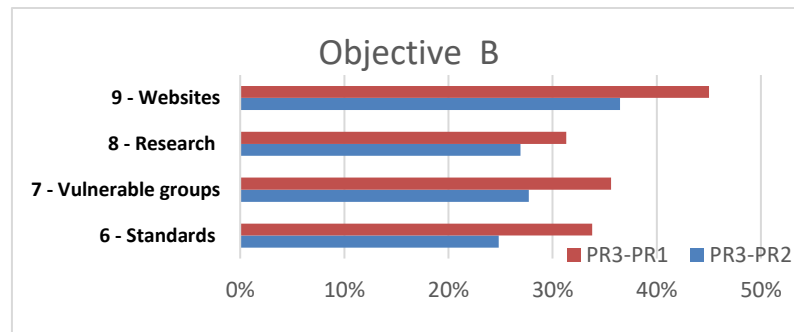
٢٠- وبالنسبة لتقليل المخاطر المرتبطة بالمواد الكيميائية والنفايات، تتصل عدة مؤشرات للبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية اتصالاً وثيقاً بمؤشر النهج الاستراتيجي ٤ ومؤشره ٥ (عدد البلدان والمنظمات المنخرطة في أنشطة تسفر عن بيانات لرصد مواد مختارة لها أولوية بالنسبة للبيئة وصحة البشر)، ويشمل ذلك للبلدان التي لديها سجل لإطلاق الملوثات ونقلها، والبلدان التي لديها مراكز لمكافحة السموم، والبلدان التي لديها ضوابط لمكافحة الرصاص في دهانات الزينة، وأخيراً البلدان التي نفذت مدونة قواعد السلوك الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية.

باء - الهدف باء: المعارف والمعلومات

٢١- أظهر الهدف باء من أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات، في أربعة مؤشرات، تقدماً أكبر في المتوسط من الهدف ألف منذ فترة الإبلاغ الأولى. ومثلما يظهر الشكل الثالث، أحرز تقدم في جميع المؤشرات مقارنةً بفترتي الإبلاغ السابقتين. ويتعلق العنصر الأساسي الخامس للتوجه العام والتوجيهات العامة للنهج الاستراتيجي بجمع البيانات والمعلومات وبالنظم الشفافة لتقاسمها بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين باستخدام نهج دورة الحياة، مثل تنفيذ النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها. ويرتبط هذا العنصر ارتباطاً وثيقاً بالمؤشرات ٦ (بشأن عدد البلدان والمنظمات التي تقدم معلومات وفقاً للمعايير الموحدة دولياً) والمؤشر ٧ والمؤشر ٩ في إطار الهدف باء. وأفادت منطقة أوروبا الوسطى والشرقية بالتحسن الأكبر في إطار الهدف باء منذ أول تقرير مرحلي، بنسبة ٤٣ في المائة. وتأتي مناطق أمريكا اللاتينية والكاريبى ودول أوروبا الغربية ودول أخرى في المرتبة التالية، حيث أفادت بزيادة بلغت ٣١ في المائة، ثم منطقة آسيا والمحيط الهادئ بنسبة زيادة بلغت ٢٥ في المائة. وأظهرت منطقة أفريقيا أقل تقدم، بنسبة ٩ في المائة منذ الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

الشكل الثالث

التقدم المحرز منذ فترة الإبلاغ الأولى في المؤشرات الأربعة للهدف باء (استناداً إلى متوسط جميع التقارير المُقدّمة من أصحاب الردود)



٢٢- ومن بين جميع المؤشرات، أبلغ أصحاب المصلحة بأعلى مستوى نشاط للمؤشر ٩. وأفاد أصحاب الردود بوجود المواقع الشبكية أو تطويرها في ٦,٧ من ٩ مواضيع في المتوسط (باستثناء "الأخرى")؛ بزيادة عن ٤,٨ في التقرير المرحلي السابق. وكانت منطقة أوروبا الوسطى والشرقية هي الأكثر نشاطاً حيث اختارت نسبة أكبر من ٧٠ في المئة المواقع الشبكية في جميع المواضيع البالغ عددها ٩. وموّل الصندوق الاستثماري لبرنامج البداية السريعة خمسة مشاريع في مناطق أفريقيا (١) وآسيا والمحيط الهادئ (١) وأوروبا الوسطى والشرقية (٣) تهدف إلى إعداد مواقع شبكية أو قنوات أخرى لمشاركة المعلومات مع أصحاب المصلحة.

٢٣- وبالنسبة للمؤشر ٦، زادت نسبة أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي الذين اختاروا توافق علامات التوسيم مع النظام المنسق عالمياً للفئات الرئيسية للمواد الكيميائية زيادة ملحوظة منذ التقرير المرحلي السابق. وأبلغ ٨٦ في المائة من أصحاب الردود عن توافق التوسيم مع النظام المنسق عالمياً للمواد الكيميائية الصناعية، مما يظهر زيادة بنسبة ٢٧ في المائة و ٤٨ في المائة عن التقريرين المرحليين الثاني والأول، على التوالي. ويرتبط هذا المؤشر ارتباطاً وثيقاً بمؤشرات البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية في البلدان التي نفذت النظام المنسق عالمياً. ووفقاً للبيانات الصادرة من معهد استكهولم للبيئة، وجامعة ومركز بحوث واغنينغن^(٦)، فإن عدد البلدان التي نفذت النظام المنسق عالمياً على نحوٍ كاملٍ أو جزئيٍ وصل إلى ٦٠ في عام ٢٠١٦، بعد أن كان خط الأساس لا يتجاوز ٤١ بلدًا في عام ٢٠١٠.

٢٤- وبالنسبة للمؤشر ٧، فإن تقديم معلومات بشأن المخاطر المرتبطة بالمواد الكيميائية للفئات الضعيفة قد زاد بنسبة تتجاوز ٣٠ في المائة منذ الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وكانت فئات العمال وعامة الجمهور والأطفال والمستهلكون والنساء هي الفئات الضعيفة الخمس الأكثر اختياراً في فترة الإبلاغ الحالية، بمعدلات إجابة تتراوح بين ٨٢ و ٩٤ في المائة. وأظهرت منطقة أفريقيا التقدم الأكبر بين المناطق، وذلك بنسبة ٣٨ في المائة منذ الفترة ٢٠١١-٢٠١٣. ونظراً للنشاط فوق المتوسط عالمياً، حظي هذا المؤشر باهتمام كبير من الصندوق الاستثماري لبرنامج البداية السريعة في فترة الإبلاغ الحالية، بإجمالي خمس مشاريع معتمدة في مناطق أفريقيا (١) وآسيا والمحيط الهادئ (١) وأوروبا الوسطى والشرقية (٣).

٢٥- وبالنسبة للمؤشر ٨ (بشأن عدد البلدان والمنظمات التي لديها برامج للبحوث)، اختار ٧٥ في المائة على الأقل من أصحاب الردود برامج البحوث من بين فئات البحث المحددة. وكانت الآثار البشرية هي الأكثر اختياراً بمعدل إجابة بلغ ٧٨ في المائة بعد أن كانت النسبة ٣٩ في المائة لفترة الإبلاغ السابقة. واختار ٧٥ في المائة من أصحاب الردود البدائل الآمنة، والآثار البيئية، وتكنولوجيا الإنتاج الأنظف جميعها بعد أن كانت النسبة ٣٩ و ٥٦ و ٣٦ بالمائة على التوالي. ويرتبط العنصر الأساسي العاشر بشأن رصد آثار المواد الكيميائية وتقييمها على الصحة والبيئة بالمؤشر ٨ ارتباطاً وثيقاً.

جيم - الهدف جيم: الحوكمة

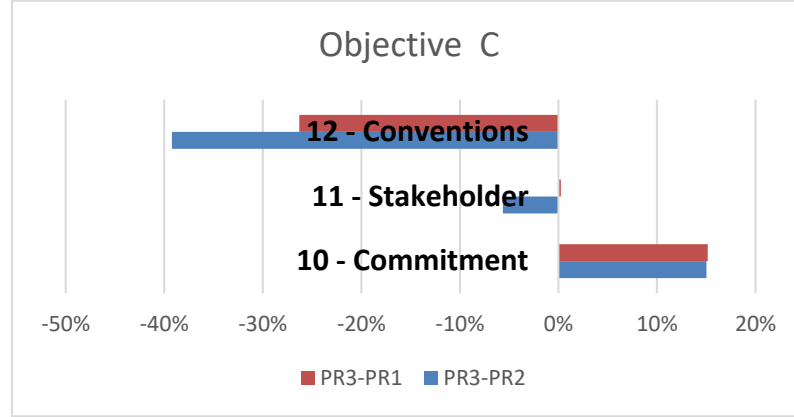
٢٦- يعتبر الهدف جيم للاستراتيجية الجامعة للسياسات الهدف الوحيد الذي لم يُظهر تقدماً كبيراً بوجه عام في جميع المناطق منذ فترة الإبلاغ الأولى، كما يلاحظ في الشكل الرابع. وقد يُعزى سبب التراجع في مستوى النشاط الذي أبلغ عنه أصحاب الردود إلى الانخفاض الكبير في عدد التقارير التي قدمت مقارنةً بتلك المقدمة

(٦) Linn Persson and others, "The Globally Harmonized System of Classification and Labelling of Chemicals—Explaining the Legal Implementation Gap", Sustainability, vol. 9, No. 12 (December 2017). p. 2176
متاح على الموقع التالي: www.mdpi.com/2071-1050/9/12/2176

للتقرير المحلي الثاني أو إلى التغييرات في الصياغة النصية للأنشطة المتصلة بآليات أصحاب المصلحة المتعددين والتغييرات الكبيرة في الصياغة فيما يخص تنفيذ الصكوك الدولية الرئيسية.

الشكل الرابع

التقدم المحرز منذ فترة الإبلاغ الأولى في المؤشرات الثلاثة للهدف جيم (استناداً إلى متوسط جميع التقارير المقدمة)



٢٧- كان المؤشر ١٠ (بشأن عدد البلدان والمنظمات التي التزمت بتنفيذ النهج الاستراتيجي) هو المؤشر الوحيد الذي سجل نمواً إيجابياً في إطار هذا الهدف منذ فترتي الإبلاغ السابقتين، وبلغ معدل نموه ١٥ في المائة. ومع ذلك، كان مستوى النشاط الإجمالي له أقل من المتوسط عالمياً. وقد وزعت ستة مشاريع يمولها الصندوق الاستثماري لبرنامج البداية السريعة بصورة متساوية بين مناطق أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والكاريبي وركز أغلبها على إعداد منشورات بشأن خطة تنفيذ النهج الاستراتيجي وبدء العمل ببرنامج سلامة المواد الكيميائية أو تجديده. وحظيت أنشطة معينة بنمو كبير في إطار المؤشر ١٠ منذ الفترة ٢٠١١-٢٠١٣؛ حيث شهد نشاط "البيانات الوزارية أو غيرها من البيانات العامة الرسمية التي تعرب عن التأييد للنهج الاستراتيجي" نسبة تقدم بلغت ٥٣ في المائة ولوحظت زيادة قدرها ٦٨ في المائة في معدل الإجابة بشأن "قرارات الهيئات التشريعية التي تشير إلى النهج الاستراتيجي". واختار أغلب أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي "الحضور في الاجتماعات المتصلة بالنهج الاستراتيجي" (٩٥ في المائة) و"الاشتراك الفعال في أنشطة النهج الاستراتيجي" (٨٢ في المائة).

٢٨- ونال أعلى معدلات إجابة السكان الدوليان لاتفاقية ميناماتا (معدل إجابة ٧٨ في المائة) والاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس) (٥٢ في المائة)، وذلك في إطار المؤشر ١٢. وحتى العام ٢٠١٦، بلغ عدد الأطراف في اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود ١٨٣ طرفاً، وفي اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية ١٦٠ طرفاً، وفي اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة ١٨٠ طرفاً. وأظهرت البيانات نمواً ثابتاً في عدد الأطراف منذ عام ٢٠١٠ بنسب ٤ و ٥ و ١٠ في المائة لاتفاقيات استكهولم وبازل وروتterdam على التوالي. وكان عدد التصديقات على اتفاقية ميناماتا ٣٥ تصديقاً حتى عام ٢٠١٦ (٣٤ تصديقاً خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦)؛ ومن الجدير بالذكر أن الاتفاقية لم تدخل حيز النفاذ حتى ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٧ (١٠١ طرف حتى ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩). وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للبيانات التي قدمتها منظمة الصحة العالمية، كان عدد الأطراف في اللوائح الصحية الدولية ١٩٦ دولة طرفاً (عام ٢٠٠٥).

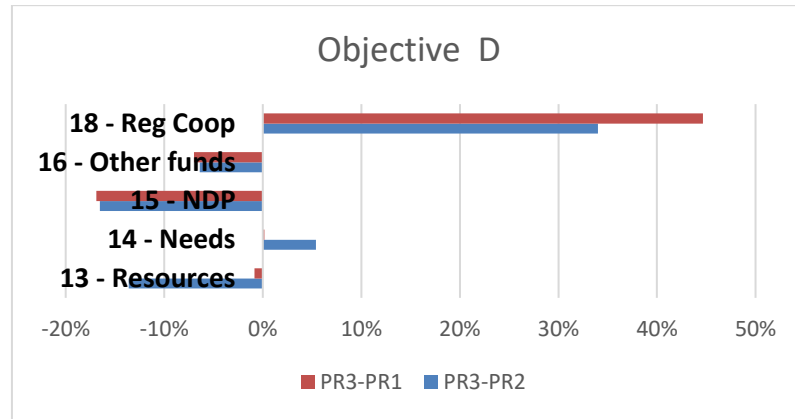
٢٩- ويرتبط المؤشران ١٠ و ١١ ارتباطاً وثيقاً بالعنصر الرابع المتعلق بالأطر المؤسسية القوية وآليات التنسيق بين أصحاب المصلحة المعنيين. ويرتبط المؤشر ١٢ بالعنصر الأساسي الثالث (بشأن تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات، والاتفاقيات المتعلقة بالصحة والعمل وغيرها من الاتفاقيات والآليات الطوعية ذات الصلة). وفضلاً عن ذلك، يرتبط المؤشر ١٢ بمؤشرات البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية المتعلقة بالبلدان التي لديها ضوابط لمكافحة الرصاص في دهانات الزينة وعدد الأطراف في اتفاقيات ميناماتا وبازل وروتدوم واستكهولم واللوائح الصحية الدولية (عام ٢٠٠٥).

دال - الهدف دال: بناء القدرات والتعاون التقني

٣٠- أبلغت الجهات صاحبة المصلحة عن ٥ مؤشرات في إطار الهدف دال من أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات^(٧). ولم تبلغ منطقتنا أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاربي سوى عن ١٠ في المائة من النمو الإيجابي في إطار هذا الهدف منذ فترة الإبلاغ الأولى؛ على الرغم من أن أولوية احتياجات بناء القدرات مثلت مجال التركيز في ستة مشاريع مولها الصندوق الاستثماري لبرنامج البداية السريعة في فترة الإبلاغ الحالية في مناطق أفريقيا (٢) وآسيا والمحيط الهادئ (١) وأوروبا الوسطى والشرقية (٢) وأمريكا اللاتينية والكاربي (١).

الشكل الخامس

التقدم المحرز منذ فترة الإبلاغ الأولى في المؤشرات الأربعة للهدف دال (استناداً إلى متوسط جميع التقارير التي قدمها أصحاب الردود)



٣١- سجل النمو الأكبر في التعاون الإقليمي في المسائل المتصلة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية في إطار المؤشر ١٨، كما يتبين في الشكل الخامس. وأبلغت منطقتنا آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا الوسطى والشرقية عن النمو الأكبر، بنسبة أكثر من ٢٥ في المائة منذ التقرير المرحلي السابق (الشكل السابع (ب) و(ج) أدناه). وفضلاً عن ذلك، أفادت مناطق أمريكا اللاتينية والكاربي ودول أوروبا الغربية ودول أخرى بنسبة نمو أكثر من ٢٠ في المائة (الشكل السابع (د) و(هـ) أدناه).

(٧) يرتبط بالهدف دال عدد إجمالي قدره ستة مؤشرات ولكن هذا التقرير لا يتناول المؤشر ١٧ (عدد البلدان والمنظمات التي لديها مشاريع يدعمها الصندوق الاستثماري لبرنامج البداية السريعة) بالنظر إلى عدم طلب أي معلومات عن هذا المؤشر في إطار الاستبيان الإلكتروني عن طريق الإنترنت. ويتضمن التقرير الكامل معلومات عن المؤشر ١٧، مستمدة من البيانات التي جمعها الصندوق الاستثماري.

٣٢- وبوجه عام، سُجل نشاط أقل من المتوسط بالنسبة لإتاحة الموارد لتقييم بناء القدرات والتعاون التقني مع البلدان الأخرى في إطار المؤشر ١٣، وتحديد احتياجات بناء القدرات وتحديد أولوياتها في إطار المؤشر ١٤ (بشأن عدد البلدان والمنظمات التي حددت احتياجاتها من بناء القدرات من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وحددت أولويات تلك الاحتياجات)، وخطة التنمية الوطنية في إطار المؤشر ١٥. وقد وُجّه السؤال عن النشاط في إطار المؤشر ١٤ في الاستبيان إلى البلدان المستفيدة وبالتالي لم تقدم البلدان المانحة إجابة، الأمر الذي قد يفسر مستوى النشاط الإجمالي المنخفض. ويُعطى هذا النشاط في إطار العنصر الأساسي التاسع (المتعلق بتعزيز القدرات للتعامل مع حوادث المواد الكيميائية، بما في ذلك التعزيز المؤسسي لمراكز مكافحة السموم)، وأدرج في استبيان النهج الاستراتيجي في إطار المؤشر ١٤ للمرة الأولى.

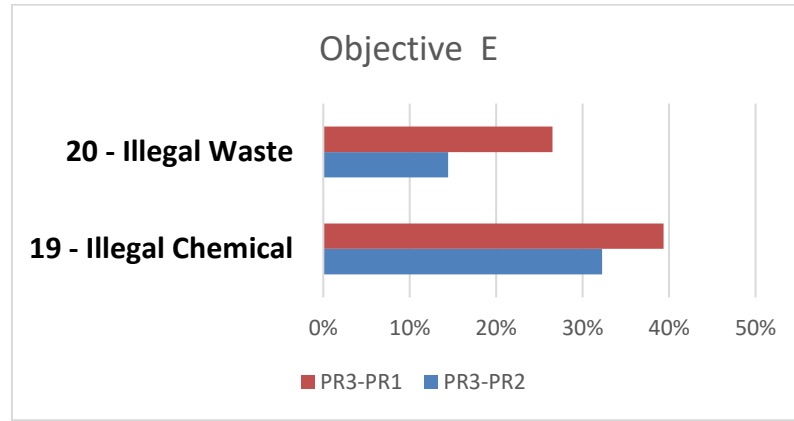
٣٣- وعلاوة على ذلك، يرتبط المؤشر ١٤ بمؤشرات البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية في البلدان التي لديها ملفات قطرية والبلدان التي لديها مراكز لمكافحة السموم. ووفقاً للبيانات التي جمعها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، أعد ١١٦ بلداً ملفاً قُطرياً الأمر الذي يُعد من أولويات احتياجات بناء القدرات للبلدان في إطار المؤشر ١٤، بعد أن كان خط الأساس لا يتجاوز ١٠٦ بلدان في عام ٢٠١٠. ووفقاً لبيانات منظمة الصحة العالمية، فبحلول نهاية العام ٢٠١٦، كان لدى ٩٠ بلداً مراكز وظيفية لمكافحة السموم، بعد أن بلغ عددها ٩١ بلداً في عام ٢٠١٠. ويجدر بالذكر أن مراكز مكافحة السموم يمكن أن تُغلق أو تفتح خلال فترة الإبلاغ.

٣٤- وبالمثل، تظهر مقارنة مستويات الأنشطة المبلغ بها بالمستويات المبلغ بها في التقارير السابقة تسجيل نمو إيجابي قليل أو معدوم للمؤشر ١٦ (بشأن عدد البلدان والمنظمات التي لديها مشاريع للإدارة السليمة للمواد الكيميائية مدعومة من مصادر تمويل أخرى (بخلاف التمويل من برنامج البداية السريعة)). ويرتبط هذا المؤشر ارتباطاً وثيقاً بالعنصر الأساسي السادس (المتعلق بمشاركة الصناعة ومسؤوليتها عبر دورة الحياة، بما في ذلك سياسات ونظم استرداد التكلفة، وكذلك إدراج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في السياسات والممارسات المؤسسية).

هاء - الهدف هاء: الاتجار الدولي غير القانوني

٣٥- يتكون الهدف هاء من أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات من المؤشر ١٩ والمؤشر ٢٠ (بشأن عدد البلدان التي لديها آليات لمنع التجارة غير القانونية في النفايات الخطرة). وقد سجل تقدم عام كبير على غرار الهدف باء. وتظهر مقارنة بفترة الإبلاغ الأولى ٢٠٠٩-٢٠١٠ أن منطقة أفريقيا حازت على أصغر نسبة للنمو (١٢ في المائة) بينما حازت منطقة آسيا والمحيط الهادئ على أكبر نسبة للنمو (٤٢ في المائة) في الأنشطة المتصلة بمكافحة الاتجار غير القانوني. كما أظهرت منطقتنا أوروبا الوسطى والشرقية وأمريكا اللاتينية والكاريبية تقدماً إجمالياً كبيراً نحو التنفيذ في إطار هذا الهدف مقارنةً بالفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠؛ بعد أن سجلنا في السابق نسبي ٢٦ في المائة و ٣١ في المائة على التوالي.

التقدم المحرز منذ فترة الإبلاغ الأولى في مؤشري الهدف هاء (استناداً إلى متوسط جميع التقارير المُقدّمة)

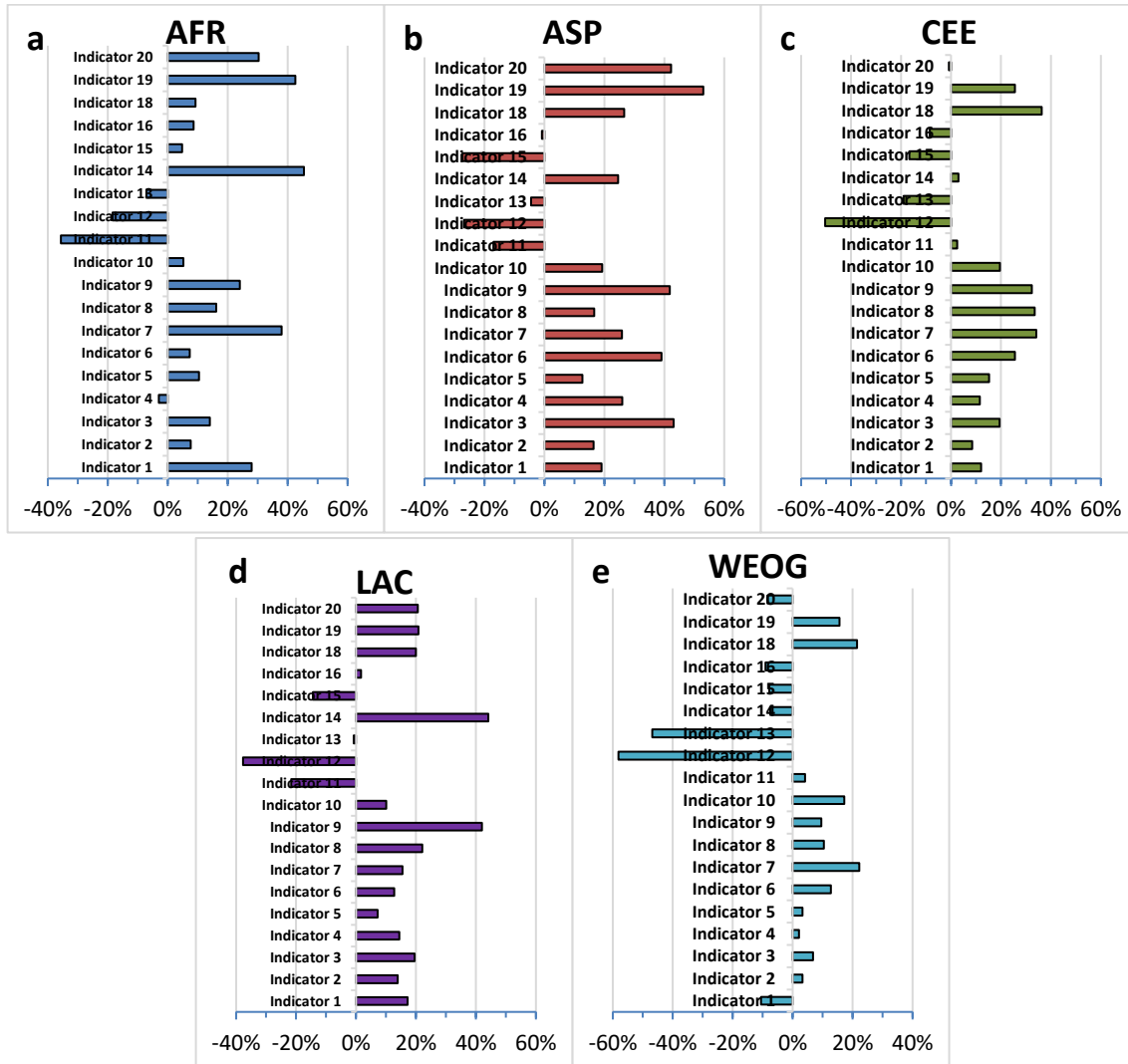


٣٦- وفي المتوسط، حدد ٧٩ في المائة من مقدمي الردود أحد الأنشطة المتاحة لمكافحة الاتجار غير القانوني في إطار المؤشر ١٩، مما يظهر تقدماً كبيراً من القيمة المسجلة في فترة الإبلاغ السابقة والبالغة ٣٧ في المائة. واختار ٨٦ في المائة من مقدمي الردود كلاً من الإبلاغ بشأن نقل المواد الكيميائية الخطرة وتنفيذ التشريع الوطني للتصدي للاتجار غير القانوني في المواد الكيميائية الخطرة، بعد أن بلغت النسبتان السابقتان ٥٤ في المائة و ٦١ في المائة على التوالي. وأبلغت منطقة آسيا والمحيط الهادئ عن أعلى مستوى من النشاط في التصدي للاتجار الدولي في المواد الكيميائية. ويغطي هذا المؤشر أيضاً العنصر الأساسي الثاني (المتعلق بآليات الإنفاذ والامتثال ذات الصلة).

٣٧- وكان مستوى النشاط المبلغ عنه للمؤشر ٢٠ أقل بقليل من النشاط المبلغ عنه للمؤشر ١٩. ويلاحظ أن عدد مقدمي الردود الذين اختاروا الإبلاغ بشأن نقل النفايات الخطرة عبر الحدود كان أقل مما كان عليه في فترة الإبلاغ السابقة حيث انخفض معدل الإجابة بنسبة ٢١ في المائة. وفضلاً عن ذلك، انخفض معدل الإجابة للنشاط المتعلق بتدريب العاملين في مراقبة الحدود بنسبة ٩ في المائة من الفترة ٢٠١١-٢٠١٣. ومع ذلك، أبلغ أغلب مقدمي الردود عن تنفيذ التشريع الوطني ورصد الاتجار بالنفايات الخطرة إذ بلغت معدلات الإجابة بالنسبة لهما ٨٥ في المائة و ٨٠ في المائة على التوالي، وهذه المعدلات أعلى بنسبة ٣٧ في المائة و ١٦ في المائة على التوالي مما كانت عليه في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وعلى نحو مماثل للمؤشر ١٩، أظهر المؤشر ٢٠ تحسناً ثابتاً كبيراً منذ التقرير المرحلي الأول بزيادة إجمالية بلغت ٢٧ في المائة.

٣٨- وأبلغت منطقة آسيا والمحيط الهادئ عن أعلى مستوى نشاط للمؤشر ٢٠، على غرار الهدف ١٩، (راجع الشكل السابع (ب))، بينما تراجع متوسط مستوى النشاط الذي أبلغت عنه مناطق أوروبا الوسطى والشرقية ودول أوروبا الغربية ودول أخرى مقارنةً بفترة الإبلاغ السابقة (الشكل السابع (ج) و(ه)). ويتعلق المؤشر ٢٠ بالعنصر الأساسي الأول والعنصر الأساسي الثاني.

الشكل السابع

التقدم المحرز منذ فترة الإبلاغ الثانية في المؤشرات البالغ عددها ٢٠ مؤشراً، حسب المنطقة^(أ)

(أ) المناطق هي: أفريقيا (AFR) (ب) آسيا والمحيط الهادئ (ASP) (ج) أوروبا الوسطى والشرقية (CEE) (د) أمريكا اللاتينية والكاريبي (LAC) (هـ) دول أوروبا الغربية والدول الأخرى (WEOG).

رابعاً - تحليل المؤشرات البالغ عددها ٢٠

٣٩- اتفق على مؤشرات التقدم البالغ عددها ٢٠ مؤشراً للنهج الاستراتيجي في عام ٢٠٠٩ أثناء الدورة الثانية من المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، وذلك كطريقة لرصد أداء أصحاب المصلحة في إحراز تقدم نحو الأهداف في الاستراتيجية الجامعة للسياسات (انظر الوثيقة SAICM/ICCM.2/15، المرفق الثالث). ومنذ ذلك الوقت، أفادت مؤشرات النهج الاستراتيجي في إعداد تقرير خط أساس للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٨) وثلاثة تقارير مرحلية: الأول للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠؛ والثاني للفترة ٢٠١١-٢٠١٣؛ والثالث هو التقرير المرحلي الحالي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. ومن خلال معالجة جميع جوانب الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، مكّنت المؤشرات الأمانة من تقييم التقدم العالمي والإقليمي المحرز مع مرور الوقت وقدمت لأصحاب المصلحة إطار عمل لتحديد الأولويات وإبراز مناطق النجاح وتحديد الثغرات ومجالات التحسين الممكنة في المراحل المتنوعة لإدارة المواد الكيميائية.

٤٠ - وبعد اعتماد المؤشرات، أُعدّ التوجه العام والتوجيهات العامة لتحقيق هدف العام ٢٠٢٠ المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية ثم جرى التصديق عليه في الدورة الرابعة للمؤتمر في عام ٢٠١٥. ويهدف التوجه العام والتوجيهات العامة إلى تقديم الاتجاهات وتحديد النهج لجميع أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي نحو تحقيق هدف العام ٢٠٢٠ للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، ويتضمن تقديم أحد عشر عنصرًا أساسيًا مطلوبة على المستويين الوطني والإقليمي لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية لدعم تنفيذ الاستراتيجية الجامعة للسياسات. وتتضمن المناقشة التفصيلية الواردة في التقرير الموجز بشأن التقدم المحرز فيما يخص تنفيذ النهج الاستراتيجي للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ (الوثيقة SAICM/ICCM.4/3، والوثيقة SAICM/ICCM.4/3/Corr.1) مقارنة للعناصر الأساسية البالغ عددها ١١ والمؤشرات البالغ عددها ٢٠، وأظهرت المقارنة أن أغلب المؤشرات ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالعناصر الأساسية المحددة في التوجه العام والتوجيهات العامة لتحقيق هدف العام ٢٠٢٠ للإدارة السليمة للمواد الكيميائية (راجع التذييل الثاني).

٤١ - وأدجت إدارة المواد الكيميائية والنفايات ضمن العديد من أهداف التنمية المستدامة. وأُعدّ مقترح حول الأهداف التي تدعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والإنجازات الرئيسية ذات الصلة استنادًا إلى العناصر الأساسية البالغ عددها ١١، من أجل الاجتماع الثاني لعملية ما بين الدورات للنظر في النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بعد عام ٢٠٢٠ (SAICM/IP.2/8). ووضعت الأهداف المقترحة ضمن أربعة مجالات رئيسية: (أ) إطار العمل القانونية والمؤسسية والتنفيذ والإنفاذ؛ (ب) مشاركة أصحاب المصلحة وإشراك القطاعات؛ (ج) المعارف والمعلومات وتقييم/تقليل المخاطر ورصدها؛ و(د) القيادة السياسية، والتوعية، والتعليم، والترويج. وترتبط هذه المجالات الأربعة ارتباطًا وثيقًا بأهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات وأهداف التنمية المستدامة (راجع التذييل الثاني).

٤٢ - وتسهم أهداف التنمية المستدامة، بوصفها تطورًا حديثًا، في فهم الحالة العملية فيما يتعلق بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. وتوفر أيضًا إطار عمل أوسع للصناعة والأعمال التجارية والمستهلكين للإسهام في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والحد من النفايات، حسب ما ورد في الهدف ١٢ بشأن ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، مع مراعاة الصحة البشرية والبيئة والزراعة والعمل والاعتبارات الجنسانية.

٤٣ - وأثبتت المؤشرات أنها يسيرة الاستخدام وبسيطة ومباشرة، حسبما لوحظ أيضًا في مشروع تقرير التقييم المستقل للنهج الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥ (SAICM/IP.2/4). وكانت البيانات المجمعة بشأن هذه المؤشرات مستمدة في العادة من أداة الاستبيان الإلكتروني للنهج الاستراتيجي، مما أتاح إجراء تحليل مقارن عبر ثلاث فترات إبلاغ.

٤٤ - وأظهرت الخبرة في استخدام المؤشرات جوانب القوة للمناطق المختلفة بالنسبة لمؤشرات مُعيّنة. وأظهرت أيضًا أن المناطق نفذت المؤشرات بسرعات متفاوتة وفقًا لأولوياتها. وفضلاً عن ذلك، فإن بعض المؤشرات وأنشطتها ذات الصلة في الاستبيان قابلة للتطبيق أكثر لدى أصحاب المصلحة الحكوميين وأقل لدى أصحاب المصلحة غير الحكوميين. وتعكس مؤشرات أخرى على نحو أفضل نجاحًا أكبر لدى أصحاب المصلحة غير الحكوميين؛ على سبيل المثال، تتجلى فعالية المنظمات غير الحكومية على وجه الخصوص في الوصول للفئات الضعيفة في إطار المؤشر ٧. وقد يرغب أصحاب المصلحة في استكشاف طرق لتعديل أنشطتهم بحيث يمكنهم قياس الأنشطة والمشاريع التي تضطلع بها أوساط القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية على نحو أفضل وبحيث يمكن للتقرير المحلي أن يبين إسهاماتها على نحو أفضل.

٤٥ - ولا تزال هناك شواغل فيما يتعلق بفعالية المؤشرات على النحو الذي نوقش أيضاً في التقرير المرحلي السابق. وتتسم المؤشرات المستندة إلى أنشطة بطابع ذاتي وهي بالتالي عُرضة لاختلاف التفسير من مقدمي الردود، مما قد يؤدي إلى المبالغة أو القصور في الإبلاغ. وفي حين يجمع الاستبيان الإلكتروني بيانات شاملة لأصحاب المصلحة فيما يتعلق بالمؤشرات، إلا أنه طويل ويستغرق وقتاً طويلاً لاستكمالها، الأمر الذي ساهم على الأرجح في انخفاض معدلات التقديم على مر السنين. وفضلاً عن ذلك، بدأ العديد من أصحاب المصلحة في ملء الاستبيان لكنهم لم ينتهوا منه بعد. ويمثل عدم الاتساق في الإبلاغ عبر البلدان تحدياً آخر.

٤٦ - وأشير في التقرير المرحلي الثاني المتعلق بتنفيذ النهج الاستراتيجي إلى مؤشرات التقدم التي لم تتمكن المؤشرات المستندة إلى أنشطة من تحديد مقدارها، مثل تأثير المواد الكيميائية على البشر والبيئة، وشجّع على استكمال البيانات بمؤشرات تستند إلى نتائج يمكن التحقق منها موضوعياً.

٤٧ - ومؤشرات التقدم في حالتها الراهنة لا تعكس بالكامل مسائل السياسات الجديدة أو الناشئة. ووفقاً لمشروع تقرير التقييم المستقل، أعرب أصحاب المصلحة عن قلقهم من أن توسيع تطبيق هذه المؤشرات إلى مسائل السياسات الناشئة قد يتسبب في مواجهة مزيد من التحديات.

٤٨ - وخلاصة القول، فإن مؤشرات التقدم شاملة وبالتالي ضرورية ومفيدة. إلا أنها بحالتها الراهنة قد لا تكون الطريقة الأكثر فعالية لتقييم التقدم نحو الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام ٢٠٢٠. وعلى النحو المشار إليه في مشروع تقرير التقييم المستقل، أيد أصحاب المصلحة النهج الاستراتيجي وجهة النظر القائلة بضرورة مواصلة رصد المؤشرات حتى عام ٢٠٢٠، مصرحين بأن "من المناسب الاحتفاظ بمؤشرات التقدم الحالية البالغ عددها ٢٠ مؤشراً حتى عام ٢٠٢٠ في ظل خط الأساس الذي وُضع، وستكتسب رؤى مفيدة عند مقارنة النتائج على مدار فترات زمنية مختلفة. وأعدت بعض المناطق تقاريراً تفصيلية بشأن التقدم المحرز نحو المؤشرات البالغ عددها ٢٠ مؤشراً."

خامساً- الاستنتاجات

٤٩ - تتمثل إحدى مهام المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في تقييم تنفيذ النهج الاستراتيجي بغية استعراض التقدم المحرز نحو هدف عام ٢٠٢٠ واتخاذ القرارات الاستراتيجية والبرمجة وتحديد الأولويات وتحديث النهج حسب الاقتضاء. ومن الممكن أن يساعد تحديد الإنجازات وفهم الثغرات في التنفيذ وترتيب أولويات الإجراءات المستقبلية على إحراز التقدم الأمثل. وينبغي على أصحاب المصلحة أخذ الدروس المستفادة في الاعتبار في إطار النهج الاستراتيجي الحالي عند النظر في احتياجات وآليات إعداد التقارير من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام ٢٠٢٠.

٥٠ - وكان التحدي الأكبر في إعداد التقرير الحالي هو تشجيع المشاركة الأكبر من الحكومات في عملية إعداد التقارير، الأمر الذي يحتاج إلى أن يُعالج في إعداد التقارير المستقبلية لكلٍ من الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ وفي سياق ما بعد عام ٢٠٢٠. وتستند الاستنتاجات المتعلقة بالتقدم بوجه عام إلى إجابات أصحاب المصلحة فيما يتعلق بإنجازاتهم نحو الأهداف. ودون وجود البيانات الكافية ليست هذه الاستنتاجات موثوقاً فيها ولا ممثلة للحالة الحقيقية للتقدم العالمي نحو الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. ووفقاً لذلك، فإن البيانات التي قدمها البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية بشأن مؤشرات الثمانية قد أُدرجت في التقرير المرحلي للمرة الأولى في فترة الإبلاغ الحالية، لإكمال التقارير التي قدمها المجهيون على الاستبيان في إطار مؤشرات معينة للنهج الاستراتيجي.

٥١ - وتختلف أولويات المناطق والحكومات المتنوعة والوتيرة التي تسعى بها إلى تحقيق أهداف النهج الاستراتيجي. ومع ذلك، وبالنظر إلى التقدم الشامل في إطار جميع المؤشرات على مر السنين، يتضح أن الطريق لا يزال طويلاً نحو تحقيق هدف عام ٢٠٢٠. وقد سجل ٣٠ في المائة من المؤشرات نتيجة أقل من ٥٠، (اختيار ٥٠ في المائة لجميع الأنشطة في الاستبيان عبر الإنترنت) ولم يسجل سوى ٤٠ في المائة نتيجة أعلى من ٥٠، وكان من الممكن أن تكون هذه الأرقام أقل إذا قدم جميع أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي التقارير، على افتراض أن هؤلاء الذين لا يبلغون عن تقدمهم من المرجح أيضاً أن يكونوا قد حققوا مكاسب أقل نحو تحقيق الأهداف.

٥٢ - وسُجِّل التقدم الإجمالي الأكبر، في جميع المناطق، منذ التقرير المرحلي الأول للهدف بآء المتعلق بالمعارف والمعلومات وللهدف هاء بشأن الاتجار الدولي غير القانوني. ومع ذلك فقد يكون التقدم الإجمالي المبيّن هنا لمنطقة أفريقيا متأثراً تأثيراً قوياً بمجموعة صغيرة من البيانات (لم يبلغ سوى ثلاثة بلدان) بدلاً من أن يكون دلالة حقيقية على تقدم المنطقة. وقد أفادت منطقتنا أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ بمستوى نشاط عالٍ ملحوظ في إطار الهدف هاء منذ التقرير المرحلي الأول. وأحرز التقدم الأكبر في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية في إطار الهدف بآء. وبالمثل أبلغت مناطق أمريكا اللاتينية والكاريبي ودول أوروبا الغربية ودول أخرى عن زيادة كبيرة في النشاط في إطار الهدفين بآء وهاء مقارنةً بفترة الإبلاغ الأولى.

٥٣ - وتناولت أغلب المشاريع التي مؤلها الصندوق الاستثماري لبرنامج البداية السريعة الأهداف ألف وبآء وجيم المتعلقة بالحد من المخاطر، والمعارف والمعلومات، والحوكمة على التوالي. وتعكس جميع المؤشرات في إطار الهدفين ألف وبآء مستوى نشاط أعلى كثيراً من المتوسط في فترة الإبلاغ الحالية. وسُجِّل توزيع أكثر تجانساً نسبياً لمشاريع الصندوق الاستثماري لبرنامج البداية السريعة عبر الأهداف ألف وبآء وجيم. وعلى الرغم من أن أغلب المشاريع (٨ مشاريع من أصل ١٥ مشروعاً) ركزت على المؤشر ١، إلا أن عدداً مشابهاً تضمنت المؤشرات ٧ و٩ و١٠ و١٤. وركزت ستة مشاريع على المؤشر ١٠ (أي وضع خطط تنفيذ النهج الاستراتيجي)، وتناولت ستة مشاريع أخرى المؤشر ١٤.

٥٤ - وتشير مقارنة للبيانات من فترتي الإبلاغ الثانية والأولى إلى أن الفجوة الإجمالية بين البلدان في فئات التنمية المختلفة (أي الحالة بالنسبة للجنة المساعدة الإنمائية) تتسع بدلاً من أن تضيق، مع زيادات في مستويات النشاط الذي أبلغت به بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط على النقيض من حالات الانخفاض أو عدم التغيير لأقل البلدان نمواً. ومع ذلك، يتعذر استخلاص النتائج فيما يخص هذا الاتجاه في البيانات في فترة الإبلاغ الحالية. ومن الممكن أن يُعزى ذلك إلى مستوى النشاط الأقل من المتوسط في إطار الهدفين جيم ودال لدى البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، مما أدى إلى انخفاض إجمالي في نتائج هذه البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك عدد محدود من التقارير المقدمة من أقل البلدان نمواً وبلدان الدخل المتوسط الأدنى، وأبلغت أقل البلدان نمواً عن مستوى نشاط عالٍ في إطار جميع الأهداف تقريباً، الأمر الذي صعبَ بنحو عام من المقارنة مع التقارير السابقة والتوصل إلى استنتاجات بشأن الفجوات الحالية في فئات التنمية المختلفة.

٥٥ - وسيساعد إظهار التقدم المستمر الموثوق فيه على تأمين الدعم السياسي والتمويل وفي نهاية المطاف تعزيز تأثيره على المدى الطويل. وبصورة عامة، وبالنظر إلى ما بعد عام ٢٠٢٠ للنهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، يستنتج ما يلي:

(أ) إن وضع المؤشرات المتنوعة والموضوعية والقائمة على النتائج، والتي تعكس إحراز تقدم (أو عدم التقدم) نحو تقليل الآثار الصحية والبيئية السلبية لإنتاج المواد الكيميائية واستخدامها والتخلص منها، قد يثبت بأنه النهج الأكثر فعالية واتساقاً؛

(ب) استفاد التقرير المرحلي الحالي من مؤشرات البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، مما وفر بيانات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية من مجموعات البيانات العالمية وخطط الإبلاغ الأخرى. ووفقاً لذلك، قد يساعد إطار عمل لتتبع التقدم على مستويات متعددة مع أصحاب مصلحة متعددين، حيث يمكن الاستفادة من عدد من مصادر البيانات وطرقها، في ضمان استعراض أشمل للتقدم العالمي؛

(ج) فيما يتعلق بقياس مستوى الالتزام بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، يشكل إطار عمل منظمة الصحة العالمية لرصد التقدم الذي أحرزته الدول الأطراف في تطبيق القدرات الأساسية المتصلة باللوائح الصحية الدولية مثلاً على النهج الفعال والشامل لتقييم التقدم الذي أحرزته الدول؛

(د) تقدم خطة عام ٢٠٣٠ فرصاً للحكومات وأوساط الصناعة والمجتمع المدني للإسهام على نحو ملموس في تعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك الأكثر مسؤولية واستدامة عالمياً. وبالتالي فهي توفر إطار عمل واسع للجميع للإسهام في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية ومنع إنتاج النفايات أو الحد منها.

قائمة الجهات المعنية بتقديم التقارير عن طريق الاستبيان الإلكتروني

- ١- قدمت الحكومات التالية البالغ عددها ٥٤ تقارير مكتملة: الاتحاد الروسي والأرجنتين وإسبانيا وإستونيا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وأيرلندا وإيطاليا وبربادوس والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا والبوسنة والهرسك وبولندا وبيرو وبيلاروس وتشيكيا وتايلند وترينيداد وتوباغو والجزل الأسود والدنمارك ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا والسويد وسويسرا وصربيا وغيانا وفرنسا وفنلندا وقبرص وكرواتيا وكندا وكوت ديفوار وجمهورية كوريا وكوستاريكا وكولومبيا ولاتفيا ولكسمبرغ ولبتوانيا وليسوتو ومالطة وماليزيا ومدغشقر وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وموناكو والنمسا وهندوراس وهنغاريا وهولندا واليابان واليمن واليونان.
- ٢- وقدمت المنظمات الحكومية الدولية الخمس التالية تقارير مكتملة: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO).
- ٣- وقدمت ست منظمات غير حكومية تقارير مكتملة، منها أربع من منظمات المجتمع المدني (المرأة الأرمينية لمنصرة الصحة والبيئة الصحية، وشبكة العمل المتعلق بمبيدات الآفات، وجمعية الاستعادة البيئية، ومعهد أمريكا الوسطى للدراسات المتعلقة بالمواد السمية) واثنان من منظمات القطاع الخاص (المجلس الدولي للرابطات الكيميائية، ومعهد البترول الأمريكي).

التذييل الثاني

قائمة المؤشرات للإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي، والروابط مع العناصر الأساسية ذات الصلة في التوجه العام والتوجيهات العامة وأهداف التنمية المستدامة

Strategic Approach Objective	Indicator of Progress	Links to Basic Elements	Links to SDGs and 2030 Agenda
A. Risk reduction	1. Number of countries (and organizations) with mechanisms to address key categories of chemicals		SDG 1, Target 1.b SDG 2, Targets 2.1, 2.4 SDG 3, Target 3.9 SDG 6, Target 6.3 SDG 8, Targets 8.4, 8.8 SDG 12, Targets 12.4, 12.5
	2. Number of countries (and organizations) with hazardous waste management arrangements	I: legal frameworks	
	3. Number of countries (and organizations) having mechanisms in place for setting priorities for risk reduction		
	4. Number of countries (and organizations) implementing agreed chemicals management tools	VIII: risk assessment and use of best practices	SDG 3, Targets 3.9, 3.d SDG 8, Target 8.8 SDG 12, Targets 12.4, 12.5 SDG 16, Targets 16.10 SDG 17, Target 17.14
	5. Number of countries (and organizations) engaged in activities that result in monitoring data on selected environmental and human health priority substances	X: monitoring health and environmental impacts	SDG 3, Targets 3.9, 3.d SDG 12, Targets 12.4, 12.5 SDG 16, Target 16.10 SDG 17, Target 17.6
B. Knowledge and information	6. Number of countries (and organizations) providing information according to internationally harmonized standards	V: Globally Harmonized System	
	7. Number of countries (and organizations) that have specific strategies in place for communicating information on the risks associated with chemicals to vulnerable groups	V: sharing data and information	
	8. Number of countries (and organizations) with research programmes	X: monitoring health and environmental impacts XI: environmentally sound and safer alternatives	SDG 3, Targets 3.9, 3.d SDG 8, Target 8.8 SDG 12, Targets 12.4, 12.5
	9. Number of countries (and organizations) with websites that provide information to stakeholders	V: sharing data and information XI: environmentally sound and safer alternatives	SDG 3, Targets 3.9, 3.d SDG 12, Targets 12.4, 12.5 SDG 16, Target 16.10
C. Governance	10. Number of countries (and organizations) that have committed themselves to implementation of the Strategic Approach	IV: institutional frameworks and coordination	
	11. Number of countries (and organizations) with multi-stakeholder coordinating mechanism	IV: institutional frameworks and coordination VI: industry participation	SDG 2, Target 2.4 SDG 12, Targets 12.4, 12.5, 12.6 SDG 16, Target 16.6, 16.7,
	12. Number of countries (and organizations) with mechanisms to implement key international chemicals priorities	III: implementation of international conventions	SDG 2, Targets 2.1, 2.4, SDG 3, Targets 3.9, 3.d SDG 6, Targets 6.3, 6.6, 6.a. SDG 8, Target 8.8 SDG 11, Targets 11.2, 11.6. SDG 12, Targets 12.4, 12.5, SDG 14, Target 14.1 SDG 16, Target 16.8
D. Capacity-building and technical cooperation	13. Number of countries (and organizations) providing resources (financial and in kind) to assist capacity-building and technical cooperation with other countries		
	14. Number of countries (and organizations) that have identified and prioritized their capacity-building needs for the sound management of chemicals	XI: environmentally sound and safer alternatives IX: Strengthened capacity to deal with chemicals accidents, including poison centers	SDG 7, Targets 7a, 7.b SDG 8, Targets 8.2, 8.4 SDG 9, Targets 9.2, 9.4 SDG 11, Target 11.6
	15. Number of countries where development assistance programmes include the sound management of chemicals	VII: national budgeting processes	SDG 2, Target 2.4 SDG 3, Target 3.d SDG 6, Target 6.3
	16. Number of countries (and organizations) with sound management of chemicals projects supported by other sources of funding (not Quick Start Programme funding)	VI: industry participation	
	17. Number of countries (and organizations) with projects supported by the Strategic Approach's Quick Start Programme Trust Fund		
	18. Number of countries (and organizations) engaged in regional cooperation on issues relating to the sound management of chemicals		
E. Illegal international traffic	19. Number of countries having mechanisms to prevent illegal traffic in toxic, hazardous and severely restricted chemicals individually	I: legal frameworks II: enforcement and compliance	
	20. Number of countries having mechanisms to prevent illegal traffic in hazardous waste	I: legal frameworks II: enforcement and compliance	